شاه ايران : في حمى تلامذة السي ٠ اي ٠ آي ٠ النجباء

ايران:

الامن المستورد من الولايات المتحدة

خلال العشرين سنة الاخيرة صدرت الولايات المتحدة من الاسلحة الى ايران بقيمة تزيد عن ١٨ بليون دولار،وساهمت مساهمة اساسية في تنظيم وتزويد النظام الامني الذي يمنح الشاه سيطرة محكمة على البلاد ، بحيث بات القول ان الامن هو السلعة الرئيسية التي تستوردها ايران من الولايات المتحدة ، بينما النفط هو السلعة الرئيسية التي تستوردها الولايات المتحدة من ايران ٠

لقد نشرت صحيفة « نيويورك تايمز » الاميركية تقريرا في هذا الشأن ، وقالت انه في مقابل الامن من الولايات المتحدة ، التزم شاه ايران بحماية الطرق البحرية الحيوية من الخليج من حيث يمر النفط الذي يزود اكثر من نصف استهلاك البلدان الغربية ٠

واضافت الصحيفة انه بالاضافة الى ذلك ، فان الدخل من شراء ايران للعتاد العسكري وللتكنولوجي الاميركية ، يعني بان الولايات المتحدة تحصل على حوالي دولارين عن كل دولار تنفقه لشراء النفط الايراني !

ان هذه المصلحة الحيوية المشتركة قد اقامت اقوى العلاقات بين الولايات المتحدة ونظام الحكم الايراني ، لا تؤثر فيها كثيرا لا الانتقادات داخل ايران ، ولا الانتقادات داخل الولايات المتحدة من جانب تلك القوى التي تشمئز من الحكم الاستبدادي لشاه ايران ، وتعتقد بان واشنطن قادرة لو ارادت ، ان تدفع الشاه نحو اجراءات ليبرالية ٠٠٠ وقد ضغطت ادارة كارتر في الواقع ، على الشاه ، خاصة في الاونة الاخيرة ، من اجل مثل هذه الاجراءات ٠ لكن اقصى ما تمخضت عنه تلك الضغوط ان الشاه عزل الجنرال نعمة الله النصيري ، رئيس البوليس السري المعروف بالسافاك ، طوال الاثنتي عشرة سنة الاخيرة ٠ لكن كما كان متوقعا ، فان المعارضة الايرانية لم يخدعها هذا الاجراء الذي يستهدف الايهام بان ثمة تغيير في سياسة القمع الارهابية ، التي يمارسها النظام ٠ كذلك لم تخدعها ضغوط ادارة كارتر على اساس ادراكها بان الشاه لا يمكن ان يستمر ديكتاتورا ، لولا الدعم الاميركي٠

وهذا الدعم ضخم الى حد بعيد ، وهو قائم منذ سنوات طويلة ٠ ورغم الادعاء الاميركي بان الولايات المتحدة ليست متورطة مباشرة في الامن الداخلي الايراني ، الا ان الارقام تدحض هذا الادعاء ، وتفضح حقيقة هذا التورط ٠ فمن المعروف بان المستشارين الاميركيين ساعدوا في تنظيم قوات الامن الداخلي في ايران ، وخاصة قوة « السافاك » المشهورة بممارساتها الارهابية ٠ وهؤلاء المستشارون الاميركيون هم الذين قاموا بتدريب ضباط الشرطة والسافاك ، وتزويدهم باحدث العتاد الخاص بقوى الامن الداخلي ٠

ومن بين التزويدات الاميركية التي ساعدت قوات الامن في قمع التظاهرات والانتفاضات الجماهيرية في ايران ، منذ بداية السنة وحتى اليوم ، ٥٠ الف قنبلة مسيلة للدموع ، ٣٥٦ الف خوذة واقية من الغاز و ٤٣٠٠ بندقية ٠

وتقول صحيفة « نيويورك تايمز » ان للسافاك اكثر من ٤ الاف عميل محترف ، واكثر من ٥٠ الف مخبر مأجور ، متغلغلون في كل مكان ، ليس فقط في صفوف قوى المعارضة ، بل ايضا في كل الوزارات ومعظم السفارات الاجنبية ٠ وقد كانت وكالة الاستخبارات المركزية الاميركية هي التي انشأت السافاك في سنة ١٩٥٧ ، وذلك بمساعدة وكالة الاستخبارات الاسرائيلية، الموساد ٠ وتسلمت ادارة السافاك في بدء عهدها ٢٠ ضابط متقاعد من الجيش الايراني ، دربوا تدريبا خاصا في قاعدة البحرية ، في كوانتيكو ، الولايات المتحدة ، وحضروا برامج توجيهية في مقر وكالة الاستخبارات المركزية ، السي ٠ آي ٠ اي ٠ في لانغلي ٠ وفيما بعد تلقى عملاء السافاك تدريبات خاصة في الولايات المتحدة ، ضمن برامج البوليس التي تمولها « وكالة التنمية الدولية » ، والتي انفقت اكثر من مليوني دولار على ما يسمى بـ « السلامة العامة » ٠

وعلى صعيد آخر ، فان ٢٥٠ ضابطا ايرانيا يتلقون التدريب العسكري في الولايات المتحدة كل سنة ٠ ويعتقد بان بعض الذين يتلقون التدريب حول طرق مكافحة حرب العصابات ، مرتبطون بالسافاك ، بحسب ما تقوله الصحيفة ٠ والجدير بالذكر ان الجنرال ناصر مقدم ، الرئيس الجديد لوكالة السافاك ، كان قائدا لفرع الاستخبارات في القوات المسلحة الايرانية ٠

ورغم ان تدريب رجال الامن في الولايات المتحدة، قد توقف ، الا ان التعاون قائم بين السافاك ونظيره الاميركي ٠ وتحافظ السي ٠ آي ٠ اي ٠ على علاقات وثيقة مع السافاك ، وهما تعملان سوية في عمليات عديدة ، تتعلق بدولة ثالثة ، خاصة تلك العمليات التي تتعلق بالاتحاد السوفياتي ، العراق وافغانستان ٠

وهناك في الوقت الحاضر ، خمسون عميلا في محطة السي ٠ اي ٠ اي ٠ في طهران ٠ وهناك ما لا يقل عن مائة خبير في الاستخبارات، « متقاعد » يعملون لشركات اميركية تستخدمها ايران لاقامة

جنوب افريقيا :
الكنيسة تتحرك ببطء

دعت هيئة كنيسة تمثل اكثر من نصف سكان جنوب افريقيا ، البلدان والشركات الاجنبية التي لها مصالح مالية في جنوب افريقيا ، الى « المراجعة الجذرية » لسياساتها الاستثمارية التي تعزز نظام حكم التمييز العنصري القائم في البلاد ، وذلك في اكثر النداءات صراحة ، التي صدرت حتى الان ، عن منظمات « شرعية » في جنوب افريقيا العنصرية ٠

فقد دعا مجلس كنائس جنوب افريقيا المستثمرين الاجانب هناك بالاخذ في عين الاعتبار ، العوامل الاخلاقية ، قبل الاقدام على توسيع استثماراتهم في البلاد ، وهذا المجلس الكنسي ، يمثل رعية لا تقل عن ١٥ مليون نسمة ، من اصل ٢٤ مليون نسمة عدد سكان البلاد ٠ وقد تضمن بيانه السياسي ملاحظة « ان الاستثمارات الاجنبية والقروض الاجنبية ، قد استخدمت الى حد بعيد ، لدعم اشكال السلطة القائمة والامتيازات » في البلاد ٠ ودعا البيان « المنظمات والبلدان الاجنبية ، ومن اجل العدالة ، الى المراجعة الجذرية لسياسات الاستثمار وممارسات التوظيف في جنوب افريقيا ، بشكل يفيد منه مجمل سكان البلاد » وكان البيان قد صدر بعد مناقشات طويلة استغرقت يوما كاملا من المؤتمر السنوي لهذا المجلس ، الامر الذي يشير الى وجود ثمة معارضة لهذا البيان - النداء ٠٠٠

وقد صدر هذا البيان في وقت اصبحت فيه الاستثمارات الاجنبية موضوعا اساسيا في الاوساط المعارضة لنظام حكم التمييز العنصري في جنوب افريقيا ٠ والجدير بالذكر ان قيمة مجمل الاستثمارات الاجنبية هناك ، تبلغ ٢٠ بليون دولار ، منها ٥ بلايين دولار قيمة الاستثمارات الاميركية وحدها ٠ وهذه الاستثمارات الاجنبية كان لها - ولا يزال - دور اساسي في تعزيز ركائز نظام الحكم العنصري الابيض منذ نهاية الحرب العالمية الثانية ٠

وكان من المفروض ان يتضمن البيان دعوة واضحة للوقف الكامل للاستثمارات الاجنبية في جنوب افريقيا ٠ ولكن رغم ضغوط حوالي ٧٠ مبعوثا الى المؤتمر ، فقد تغلبت وجهة نظر الاكثرية المحافظة التي ادعت بان مسألة وقف الاستثمار هي مسألة « قرار اخلاقي » يجب ان يترك لكل دولة او شركة مسألة التقرير بشأنه ٠٠٠ (!) والجدير بالذكر ان في جنوب افريقيا ثلاثة قوانين على الاقل ، تحظر الدعوة الى تغيير سياسي من خلال الضغط الاقتصادي الاجنبي ، وان اثنين من هذه القوانين تحدد الاعدام او السجن المؤبد كعقوبة قصوى بحق الذين يخرقون هذه القوانين !

ولادارة شبكة مراقبة معقدة ٠ ولكن صفة «التقاعد» امر مشكوك فيه ، حتى من قبل الديبلوماسيين الغربيين ٠

لقد تحولت ايران الى مركز لجمع المعلومات الاستخبارية حول الاتحاد السوفياتي ، العراق وافغانستان ، بعد ان اغلقت تركيا قواعد المراقبة الاميركية على اراضيها في ردة فعل على قرار الكونغرس فرض حظر شحن الاسلحة الاميركية الى تركيا ، في اثر الغزو التركي لجزيرة قبرص ، في صيف عام ١٩٧٤ ٠

اما فيما يتعلق بداخل ايران ، فان مهمة السي ٠ اي ٠ آي الاساسية هي المراقبة المتواصلة لولاء القوات المسلحة الايرانية ، الذي تستند اليه سلطة شاه ايران ٠ وتؤكد تقارير السي ٠ اي ٠ آي ٠ في هذا الصدد ، ان صفوف كبار الضباط تدين بالولاء الاكيد للشاه ، الذي يدقق في سجلات من يطرح اسمه للترقية ٠ ولكنها ليست متأكدة من ولاء صغار الضباط ، ومعظمهم من خريجي الجامعات حيث يسود العداء للشاه ٠

وتختتم صحيفة « نيويورك تايمز » تقريرها بالقول بان هناك اليوم ١٨٠٠ عسكري اميركي يدربون الايرانيين على استخدام الاسلحة الحديثة المعقدة التي اشتراها النظام ٠ كما ان هناك عدد كبير من العسكريين الاميركيين المتقاعدين الذين يعملون لدى شركات خاصة باعت عتاد عسكري لايران ، بحيث آن مجموع العسكريين الاميركيين الذين يشتغلون في التدريب العسكري يصل الى ٧ الاف شخص ، او خمس عدد الاميركيين الموجودين في ايران ٠

تجدّد الانتفاضات في اقاليم الباسك

الاضطرابات العنيفة التي اجتاحت مدن بلاد الباسك في اسبانيا ، في الاسبوع الماضي ، اعادت طرح قضية الاستقلال الذاتي الذي تطالب به الاكثرية الساحقة من الباسكيين، فاعمال القمع التي مارستها قوات السلطة ضد المتظاهرين الباسكيين تجاوزت المألوف في مثل هذه الحالات ، اذ تحولت الى اعمال انتقامية وتخريبية اجبرت الحكومة المركزية في مدريد على المسارعة الى اتخاذ اجراء العزل في حق الضباط المسؤولين عن تلك القوة الامنية التي كلفت بقمع التظاهرات٠

لقد بدأت اعمال العنف الاخيرة في اعقاب اشتباك بين يمينيين ووطنيين من مناضلي الباسك في مدينة بامبلونا ، وقد تدخلت قوات الشرطة تطلق رصاص الكاوتشوك والقنابل المسيلة للدموع وتشتبك مع المتقاتلين ، الامر الذي ادى الى سقوط قتيل واحد ، وجرح ١٣٠ شخص خلال الساعات العشر الاولى على انفجار الوضع ٠ وكما هو الحال في بلاد الباسك ، امتدت اعمال العنف الاحتجاجية والغاضبة الى مدينة سان سباستيان ، حيث قتل مواطن باسكيني اخر ، الامر الذي ادى الى اهتدام اعمال العنف بين الوطنيين الباسكيين وقوات الشرطة الخاصة بقمع التظاهرات ، والتي كانت تلجأ الى اعنف وسائل القمع ٠

وقد تجلى تضامن الوطنيين الباسكيين في توقف نصف مليون عامل في بلاد الباسك ، عن العمل ، احتجاجا على عمليات القمع الوحشي لقوات الشرطة ٠ كذلك شل خط السكة الحديد بين اسبانيا وفرنسا ، وخطوط النقل البري بين اسبانيا واوروبا الغربية ، بالاضافة الى المصانع في المنطقة ، بسبب الاضراب ٠

وفي ضوء استمرار الاضطرابات ، اضطر وزير الداخلية مارتن فيللا ، الى التوجه نحو شمالي البلاد ، للتباحث مع المسؤولين، في طرف وقف الاضطرابات في مناطق الباسك ٠ وقد تمت زيارته في خضم الاشتباكات التي وصفها العديد من الباسكيين بانها حالة مشابهة لوضع ما قبل الحرب الاهلية الاسبانية ٠ ومع ذلك لم تتوقف الاشتباكات بل زادتها قوات السلطة القمعية حدة بممارساتها الانتقامية التخريبية التي احرجت كثيرا ، الحكومة المركزية في مدريد ٠ ففي اليوم التالي لزيارة وزير الداخلية انطلقت قوات الامن المكلفة بقمع التظاهرات ، في حملة اقتحام ونهب وتخريب للمحلات التجارية في مدينة رينتيريا الباسكية ٠ واتهم محافظ المدينة هذه القوة بتحطيم نوافذ وابواب المحال التجارية ، ونهبها ، وبتحطيم مداخل الابنية السكنية في حالة هستيرية ضد الباسكيين ٠ هذا ، بالاضافة الى مقتل شخصين برصاص الشرطة ٠

لقد اضطرت حكومة ادولفو سواريش الى عزل قائدين من قادة وحدات الشرطة الذين اتهموا بقتل اثنين من الباسكيين ، والى عزل الضابط المسؤول عن القوة التي قامت باعمال التدمير والتخريب والنهب في رينتيريا ٠ كذلك عزلت الحكومة قادة قوات الشرطة في مدينتي بامبلونا وسان سباستيان ، حيث وقعت حادثتا القتل ، في محاولة منها لتطويق زيول الحادثتين ٠ وبرغم الوعد الذي قطعه وزير الداخلية ، باجراء تحقيق في حادثة مدينة رينتيريا ، وبعدم لفلفة القصة ، فان المطالبة باستقالته لم تهدأ ٠ بل ان معظم الاحزاب السياسية في البلاد حملت الوزير مسؤولية الاحداث في بلاد الباسك وطالبت باستقالته من منصبه ٠ بل ان احد اعضاء حزب « الوحدة الديمقراطية المركزية » الحاكم ، دعا الوزير ومعاونيه الى الاستقالة ، لان وزارة الداخلية بحاجة « الى من يستطيع فهم مشاكل بلاد الباسك ٠٠٠ » ٠

ورغم ان وزير الداخلية لم يستقل فان ما من شك ان الاحداث العنيفة الاخيرة في بلاد الباسك ، هي احدى اسوأ الازمات التي تشهدها اسبانيا منذ وفاة الجنرال فرانكو في سنة ١٩٧٥ ٠ وهي قد تجبر حكومة مدريد المركزية الى اعادة فتح ملف قضية اقاليم الباسك ومطلب الاستقلال الذاتي الذي يرفعه سكانها منذ سنين طويلة ، والتي لا يعززها فحسب ، الغبن اللاحق بسكان هذه الاقاليم الغنية ، بل وسياسة القمع الشرس التي طالما اتبعها ضدهم الجنرال فرانكو ، والتي لا تزال تنتهجها قوات السلطة الحالية هناك ٠